واجبات السواي شروطه او فروضه كل ذلك بمعنى واحد
وقولهم تعرف بين الفرض والواجب في باب الحج اي اذا اضيف لعينه
فمعنى الكل واحد بعرفة اي حاصله انه وقف بارضها صح وكذا على
غصن شجرة اصلها في العرفة والغصن ايضا في هواء عرفة اما لو طار
في هوائها او وقف على غصن شجرة في هواء عرفة والاصل خارج فلا
يكفي واما اذا كان اصل الشجرة في عرفة والغصن خارج ففيه خلاف
فقيل يصح قياسا على الاعتكاف وقيل لا يصح وهو المعتمد اليوم
العاشر خرج الثامن والحادي عشر والغلط في المكان فيجب القضاء
على عكس مراحل فيه نظر بل هي على اكثر الاان يحمل على السير الشديد
على ثلاث مراحل فيه مسامحة بل على اكثر الاان يحمل على السير الشديد
والاصل في المواقيت اي في غالبها لانها لم تذكر اهل المغرب ولم
يذكر المشرق فيجزي بانواعه ومنه اليا قوت والعقيق والبلور
وتجارة الذهب والفضة والحديد قبل تخليصها والكلام في الاخيرة
وبعد ذلك ان لزم على الرمي بذلك كسره وتضييع ماليته حرم واخرا
فليس لها الا وجه واحد اي لانها بجنب جبل طواف الوداع
حاصله انه ان فارق مكة لمسافة قصر او لوطنه لزمه طواف الوداع
مطلقا نوى الرجوع ام لا وان فارقها لسفر قصير فان نوى الرجوع
اليها فلا طواف لمن خرج من مكة لعرفة او لمنى او للتنعيم واراد الرجوع
اليها وان لم ينو الرجوع اليها لزمه طواف الوداع لا الصلاة الخ
ومثلها كل ما لزمه ومثل اراد لم يطل زمنه وانتظار رفقة
واغماء واكراه وان طال زمنها ولا عذر لزيارة صديق وقضاء دين
بجنب المنبر الخ الاولى ان يكون في المحل الذي كان يصلي فيه
النبي ليلة عرفة وهي ليلة التاسع وهذه السنة تركت الآن

وصاروا

وصاروا يبيتونها في عرفة ويتجه في الرجل الخ سيأتي ان فيه قولين قيل
بالوجوب وقيل بالندب الخ وجمع المحشي بينهما لا يصح لانه حمل الوجوب
على ما بعد الاحرام ومعه والندب على ما قبل الاحرام من ان فرض المتن
انه عند ارادة الاحرام فيتعين ان المخلف معنوي لا لفظي ووجه القول
بالسنية ح ان الاحرام الذي هو سبب المحرمات الآتية لم يوجد فيكون
التجرد سنة ووجه القول بالوجوب ان ترك لبس الثياب واجب على
المحرم ولا يتم ذلك الا بالتجرد قبله فيكون واجبا من باب ما لا يتم
الواجب الا به فهو واجب فصل في محرمات الاحرام الخ من اضافة
المسبب الى السبب فلذلك ذكرها بعد ما تقدم من الاركان ويصح ان
يراد بالاحرام النية او الدخول مع النية ويشترط في كل المحرمات العمد
والعلم بالتحريم والاختيار فان انتفى شيء من ذلك فلا حرمة واما الفدية
ففيها التفصيل اخر فان كانت من باب الاتلاف المحض كقتل الصيد
وقطع الشجر فلا اشترط في وجوبها عمد ولا علم وان كانت من قبيل الترفه
كالتطيب واللبس والدهن اشترط في وجوبها ذلك وان كانت فيها
شائبة من الاتلاف وشائبة من الترفه فان كانت حلقا او قلما
لم يشترط ما ذكر على المعتمد وان كانت جماعا اشترط ذلك على المعتمد
ويحرم على المحرم الخ اي سواء كان احرامه صحيحا او فاسدا وسواء
كان فساده في الابتدا او في الدوام لبس المخيط الخ اي مع احاطة
بمفرج الملابة والازار المخيط فلا يحرم لبس المخيط الخ هو وما
بعده خاص بالذكر يقينا وما بعدهما خاص بالمرأة والمتنى والباقي
عام في الكل في جميع بدنه متعلق بلبس وهو ليس قيد اول وفي
جزء بدنه ايضا كخرقة للحية او وجهه او اصبعه فقال لا يلبس الخ
اجاب بتسعة امور تحرم عليه اسفل من الكعبين الخ اي فجعوا ان

والباقي ليس قيدا لكل بل يجوز عقد وبعضها
بان يقال في جزء بعضه بعد آخر
في ايجاز من اجزاء البدن ان

Cornell University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)